المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي
اسم الكاتب: م.د. فاتن محمد رزاق، أ.م. علاء جبار احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2230
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ضـعـف الهوية الوطـنية وتأثيـرهـا على الامـن الـوطني العراقي

م.د. فاتن محمد رزاق(*) أ.م. علاء جبار احمد(**)

المقدمة

يعد الامن الوطني ضرورة حتمية لحماية منجزات الفرد والجماعة ومتابعة احراز التقدم والنمو وتعزيز السيادة الوطنية وهذه الضرورة تتصاعد كلما تطور الانسان وازدادت متطلباته وقدراته والتحديات التي تواجهه، لذلك اتخذ الامن مستويات متعددة انتقل فيها من الامن الفردي الذاتي الى الامن الوطني، الامن الاقليمي، الامن العالمي، والذي يهمنا في دراستنا هو الامن الوطني. ان الامن الوطني للدولة الواحدة لا يعتمد عليها وحدها، لان الدولة في الوقت الحالي لا تمارس نشاطها في فراغ بل بيئة محلية واقليمية ودولية، تتشابك وتتعارض فيها المصالح والسياسات والاستراتيجيات ،فهو يتأثر بالتهديدات الداخلية والتي غالبا ماتكون بمساندة خارجية تتعارض مع اهداف النظام السياسي القائم ، وتتعلق العوامل الاقليمية بالدول المجاورة جغرافيا ، بينما تتعلق العوامل الدولية بعلاقة الدول مع الدول الاخرى او طبيعة تحالفاتها وعلاقاتها بالنظام العالمي ودرجة تأثرها وتبعيتها للدول العظمى أي ان تحقيق الامن الوطني عملية مستمرة تبعا للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية والتطور الحاصل في عناصر القدرة الوطنية. ولقد خضع العراق بعد الاحتلال الامريكي في نيسان عام 2003 الى تلك المتغيرات فشهد الامن الوطني العراقي بكافة مستوياته) الامن السياسي ، الامن العسكري ، الامن الاجتماعي ، الامن الاقتصادي (تهديدات لم يسبق لها مثيل واكدت السنين السابقة من عمر التجربة العراقية ثقل المهمات وتواضع المخرجات . وكان اضعاف الهوية الوطنية اولى التحديات التي يواجهها الامن الوطني العراقي.

ان عمق الازمة في العراق يأتي من عدم معالجة مسألة الهوية الوطنية التي مثلت احدى المفارقات الكبرى في تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

ان الهوية الوطنية الشاملة لها القدرة على استقطاب التعددية السلبية في الدول التي تعاني من ضعف الاندماج كما هو الحال في العراق ، لذلك عانى العراق بعد عام 2003 والهوية الوطنية خاصة من مجموعة من التحديات الداخلية (غياب المجتمع المدني وتعدد الهويات والولاءات الفرعية ، علاقة الدين بالدولة ، دور النخب والقوى والاحزاب السياسية ،دور وسائل الاعلام) والخارجية (اثر الاحتلال الامريكي ،الارهاب والتطرف ، التدخل الاقليمي والصهيونية) التي عملت على اضعاف الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية مما انعكس سلبا على الامن الوطني بكافة مستوياته من حيث العنف والنهب والسلب وتدمير الموروث الثقافي وتعدد الولاءات الفرعية ، لذلك افترضت الدراسة) ان علاقة الهوية الوطنية الشاملة بالامن الوطني علاقة جدلية فكلما قويت وعلت الهوية الوطنية الشاملة على حساب الهويات الاخرى الفرعية كلما تحقق الامن والاستقرار والتسامح والاعمار .... وعلى العكس عند ضعفها يظهر العنف والتعصب والبطالة ... أي غياب للامن الوطني بكافة مستوياته . (وعلية قسمت الدراسة الى ، ثلاثةمباحث تناول الاول : مفهوم الهوية الوطنية والامن الوطني وتضمن الثاني : اثر التحديات الداخلية والخارجية للهوية الوطنية على

(*) كلية العلوم السيالسية، الجامعة المستنصرية.

(**) كلية العلوم السيالسية، الجامعة المستنصرية.

الامن الوطني. وتناول الثالث : سبل معالجة الهوية الوطنية) الحلول والمعالجات (فضلا عن المقدمة والخاتمةاما منهجية البحث فقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي والوصفي لوصف ظاهرة(الهوية الوطنية ، والامن الوطني) .

المبحث الأول

مفهوم الهوية الوطنية والأمن الوطني

وجدلية العلاقة بينهما

يتناول هذا المبحث إطار مفاهيمي لمفهوم الهوية الوطنية ، ومفهوم الأمن الوطني وجدلية العلاقة بينهما كمدخل لدراسة الهوية الوطنية العراقية والأمن الوطني العراقي، وقد قسم ذلك في مطلبين :تناول المطلب الأول مفهوم الهوية الوطنية والأمن الوطني، وفي المطلب الثاني جدلية العلاقة بينهما) الهوية الوطنية والأمن الوطني.

المطلب الأول

مفهوم الهوية الوطنية والأمن الوطني

قبل الولوج في متن الدراسة لابد لنا من إطار مفاهيمي نظري يوضح مفهوم الهوية الوطنية والأمن الوطني وهذا ما سنتناوله في نقطتين في هذا المطلب.

اولاً:مفهوم الهوية الوطنية

(مفهوم الهوية المعنى اللغوي والاصطلاحي)

يشتق مصطلح الهوية من كلمة (Identite) في الفرنسية والانكليزية حيث مرجعها الأصلي لاتيني ويعني الشيء نفسه أو الشيء الذي هو ما هو عليه .أي أن الشيء له الطبيعة نفسه التي للشيء الآخر، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية، مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ماهو عينه شخصاً معروفاً او متعين[١] وفي اللغة العربية يشتق مصطلح الهوية من الضمير) هو (فهو المركب من تكرار هو، وهي استعمال حادث، أما الهوية بفتح الهاء فهي البعيدة المهواة والموضع الذي يهوي ويسقط من وقف عليه والمرأة التي لا تزال تهوى[٢] ويرى د.ناظم الجاسور بأن الهوية في اللغة العربية :مصدر صناعي مركب من هو ضمير للفرد الغائب ، والهوية عند ابن رشد تقال بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود وعند الفارابي" هوية الشيء : عينه وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذي لا تقع فيه إشراك "وفي الغرب كان غروديالك أول من استخدم كلمة ""soi و "Id" كمصطلح في التحليل النفسي ليدل به على انه أمر غير شخصي في الطبيعة الإنسانية[٣]. أما من الناحية الاصطلاحية فنجد ان مفهوم الهوية استخدم بمعنى يتصل بالجماعة وبمعنى يتصل بالفرد أيضاً مع ملاحظة الاعتماد المتبادل بينهم[٤] وقد عرفها معجم روسبير الفرنسي باعتبارها الميزة الثابتة في الذات، إنها ميزة ما هو متماثل سواء تعلق الأمر بطلاقة الاستمرارية التي يقسمها فرد ما مع ذاته أم من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها ومن ثم تصبح الهوية الثقافية هي الفعل الذي يجعل من

---

[١] ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية,دار النهضة العربية, بيروت, 2008, ص.673.

[٢] محمد عمر احمد, واقع الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية) دراسة من منظور فكري, (رسالة ماجستير, كلية الاداب والعلوم, قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, 2011, ص.30

[٣] ناظم عبد الواحد الجاسور, المصدر السابق, نفس الصفحة

[٤] مازن مرسول محمد, سوسيولوجيا الازمة" المجتمع العراقي انموذجا, مؤسسة العارف للمطبوعات, بيروت,2008, ص" 35

واقع ما مساوياً أو شبيهاً بواقع آخر من خلال الاشتراك في الجوهر[٥] إن الهوية إحساس فرد أو جماعة بالذات نتيجة وعي الذات بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم[٦].

كما تعرف الهوية أيضاً بأنها :حقيقة الشيء وصفاتها التي تميز بها عن غيرها، وتظهر بها شخصيته ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتميزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الآن بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها والهوية الثقافية لأي شعب هي السمات العامة المشتركة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات[٧] والهوية الوطنية اصطلاحاً كذلك تعرف بأنها السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات لكن هذه السمة ليست ثابتة أو جاهزة أو نهائية كما يفهمها أو يعرفها البعض أحياناً وهي مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل لكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي[٨] وهي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع او جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام ، وهي شعوراً جميعاً لأمة أو شعب ما يرتبط ببعضه ارتباطاً مصيرياً وجودياً ، وهي تنطلق في وجودها من وجود الآخر سواء أكان في الداخل أم في الخارج[٩] كما تعرف من خلال إطارها الثقافي .بكونها حالة ذهنية أو ثقافية تتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك الجمعي ، وتجمع بين انتماءات متعددة وتمنح أفراد المجتمع مشاعر وطنية مشتركة تتصف بالتمايز والشمول والاستمرارية وتوحدها وحدة من العناصر المادية والاجتماعية والنفسية التي تمنحهم الاستقرار والطمأنينة في مجتمع متعدد الانتماءات والاتجاهات الدينية، السياسية ، المذهبية، لكنه موحد الولاء للوطن[١٠] وفي حالة انعدام شعور الفرد بهويته نتيجة لعوامل داخلية وخارجية يتولد ما يسمى بأزمة الهوية التي تقر بدورها أزمة وعي تؤدي ضياع الهوية نهائيا[١١] الهوية في أي مجتمع ليست أمراً ثابتاً بل ترتبط بالمؤثرات الخارجية وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات كما يرتبط بالصراع على السلطة وهي الصراعات التي تتخذها هي نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة المؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات[١٢] وتنبع أهمية الهوية الوطنية من كونها تشابه الروح العامة للمجتمع و المسيطرة على كل أفراده وجماعاته المؤدية لتوحيد مشاعرهم ووجدانهم ومن ثم تماسكهم وتضامنهم فلكي تستقر الدولة لابد من تقارب سكانها وصهر لمختلف طوائفها وتقوية روابطها وتوصيل أما لها وأهدافها بالشكل التي تصبح أمة لها كيانها ودولة قوية متماسكة ثم ان الهوية الوطنية تساعد في تنمية المقومات المشتركة وتعطي أناس إحساس بالتضامن الاجتماعي، تشعرهم بقيمتهم كأعضاء في المجتمع السياسي[١٣] وتكمن أهمية الهوية الوطنية في إنها تقدم للفرد أدلة للسلوك السياسي وتقوم بوظيفة توحيدية ذات أبعاد شاملة لعموم أبناء الجماعات الوطنية مثل وظيفة الاتصال

---

[٥] علي وتوت, في سؤال الهوية, عراق واحد,عن أي جنون نتحدث, عن كتاب المواطنة والهوية الوطنية لمجموعة باحثين, مؤسسة العارف للمطبوعات ,بيروت,2008,ص17

[٦] حبيب صالح مهدي, في مفهوم الهوية مجلة دراسات اقليمية, العدد,13 الموصل, مركز دراسات الاقليمية ٢٠٠٩.

[٧] محمد عمر احمد, المصدر السابق ص.35

[٨] علي وتوت, المصدر السابق, ص15

[٩] محمد عمر احمد, المصدر السابق, ص39

[١٠] مازن مرسول محمد, المصدر السابق, ص.36

[١١] محمد عمر احمد, المصدر السابق, ص.36

[١٢] المصدر نفسه, ص.37

[١٣] عبد الجبار احمد عبد الله, العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية, الشؤون الثقافية العامة, بغداد,2010, ص88

والتضامن الاجتماعي والمساواة[١٤]. كذلك تكمن أهميتها بوصفها جزءاً من صيرورة تكوين تاريخ الوطن وتفعيل الحراك السياسي والاجتماعي فيه، فهي تعمل على تعميق روابط الانتماء المشترك و
منظومة من الافكار المتنوعة من الأفكار والتصورات حول الخصائص والسمات المشتركة في الوعي الجمعي لدى أفراد المجتمع الوطني لتؤدي بدور ما تعزيز بنية الوعي الوطني لديهم إزاء الهوية الوطنية[١٥]. أما مقومات الهوية الوطنية فتتمثل[١٦]:

- شكل ومضمون النظام السياسي :ان طبيعة النظام السياسي وقياداته وسياساته تؤدي دوراً أساسياً ايجابياً أو سلباً في توفير المناخ الوقائي والتعايش السلمي أو تفكيكه وتمزيقه، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع ويلبي احتياجاتهم ويشبع رغباتهم ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم يكون قد خطى خطوات كبيرة ومتقدمة في تعميق مشاعر الولاء و الانتماء للوطن.
- ان النظام السياسي الذي يبسط مبدأ الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقة بين المركز والأطراف ويعمل على ترسيخ النظام اللامركزي تحقيقاً للتوازن والتوافق وتوزيع الحقوق والواجبات والمهام الوطنية، ويعطي الأطراف والاجزاء هامشاً أوسع في تملك وتسيير المؤسسات الإدارية والوظائف الحياتية سيكون أكثر اقتداراً في تحقيق هوية وطنية مشتركة.
- الشعب : يعد الشعب ركن أساسي وعمود فقري في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التوافق الأهلي وهنا يتطلب ضرورة الاعتراف بالأخر واحترامه فلا تعايش بدون انفتاح وتواصل وتفاعل وهنا تبرز أهمية تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب المختلفة على قاعدة التعايش والتسامح والتعددية وحقوق الإنسان والشراكة الوطنية القائمة على قاعدة الوفاق والتفاهم والثقة والمسؤولية المتبادلة أذن تصير الهوية الوطنية عن مجموعة الخصائص الثقافية وغير الثقافية التي تميز شعب ما . وكلما كان هذا الشعب واعياً ومدركاً لأهمية الآخرين وأهمية وطنه كلماترسخت الروح الوطنية لديه والانتماء الوطني وعلى العكس إذ ما غاب هذا الوعي أو تفرع الولاءات أخرى على حساب الهوية الوطنية كلما عبر عن أزمة الهوية الوطنية.

ثانياً:مفهوم الأمن الوطني

قبل أن نبين مفهوم الأمن الوطني لابد لنا من معرفة إن مصلح الأمن الوطني مصطلح سياسي حديث نسبياً حيث ظهرت بدايات مع ولادة الدولة القومية في أوربا بعد معاهدة ويستفاليا 1648 التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي وبدأت حقبة جديدة من حياة العالم تمثلت بظهور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في أوربا ولعل الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أوربا فسر لنا سبب ظهور هذا المصلح وكذلك فإن رغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها وقدراتها الوطنية وخوفها الكبير من جيرانها وهو ما يعزز مفهوم الأمن الوطني وزاده تطوراً وانتعاشاً[١٧] وهناك من يعتقدان أول من وضع تعريفاً يتناول مصطلح الأمن القومي هو الأمريكي والترليبمان[١٨] ويرجح البعض

---

[١٤] المصدر نفسه, ص89

[١٥] سعدي ابراهيم حسين , الفدرالية , النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية.. من يوقف النار قبل ان تمزق العراق ؟ دار الكتب العلمية, بغداد, ص66.

[١٦] عبير سهام مهدي, مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق, المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية,الجامعة المستنصرية ,العدد،٢٢،٢٠١٢,ص.181-180

[١٧] هايل عبد المولى طشطوش, الامن الوطني قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد, دار الحامد للطباعة, كما ان, 2012ص.26

[١٨] سالم محمد عبود, سعد عبد الستار, الامن الوطني بين البطالة والتنمية) دراسة مستقبلية في الواقع العراقي (دار الدكتور للعلوم, بغداد, بلا تاريخ, ص80

الاستخدام الرسمي للمصطلح في نهاية الحرب الثانية 1947 عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت مجلس الأمن الوطني والذي أسند له بحث كافة الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها[١٩] أما المعنى اللغوي للأمن فهو الثقة والطمأنينة وهو ضد الخوف[٢٠]، حيث ان أصل المفردة لغة الأمن، الأمان، الأمانة وتعني طمأنينة النفس وزوال الخوف[٢١]، وقد وردت مفردة الأمن في القرآن الكريم عن أكثر من خمسين آية وبمعاني مختلفة كقوله تعالى):اطعمهم من جوع وامنهم من خوف (سورة قريش4: وقوله تعالى) وضرب الله مثلا قرية كانت امنة مطمئنة يأتيها رزقها (النحل112: وقوله تعالى) واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد امنا وارزق اهله من الثمرات (البقرة: 126) أما في اللغات الأجنبية فقدم قاسوس ويسبستر الانكليزي دلالتين لمفردة Security هي :التحرر من الخطر أي السلامة، والتحرر من القلق أي الشعور بالثقة والطمأنينة، أما كلمة Security الفرنسية فتعني الغياب الحقيقي لأي خطر أي انه لغوياً يعني :الاطمئنان وهو ضد الخوف[٢٢].

أما المعنى الاصطلاحي للأمن :فيقصد به تهيئة الأوضاع المناسبة من كل خطر يهدد أو إحساس يمتلك الإنسان بالتحرر من الخوف، أي انه الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً أو بعيداً عن خطر يتهدده[٢٣] وعرف باري بوران الأمن الوطني :قدرة الدولة والمجتمع في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدها معادية في سعيها لضمان الأمن وعليه يبدو الأمن مرادفاً لقدرة الدولة في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية.

ويعرف جون سبانير الأمن :البقاء العضوي وحماية وحدة اقليم الدولة والاستقلال السياسي لها، وهذا يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة[٢٤] ويعرف السيد عليوة الأمن الوطني :تأمين سكان الدولة ضد الأخطار القائمة او المحتملة التي تقودها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتأمين الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها ،وغاياتها القومية وإن هذا

المفهوم يمتد إلى تأثير أوسع ليشمل معاني الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي والتوازن البيئي.ويعرف عمر طلعت الغنيمي الأمن الوطني" :أمن الدولة وهو مجموعة مصالحها الحيوية ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم لحماية مصالحها الحيوية[٢٥]، أما احمد فؤاد سلامة فيعرفه : بأنه حماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي وضغط كيان الدولة حقها في البقاء مستندة في ذلك على أسس اقتصادية وحد أدنى من التآلف الانثروبولوجي وخلقية حضارية قائمة على بناء هرمي للقيم العليا للسياسة التي تستتر خلفها المصالح الوطنية للدولة كهدف على أن يعمل من خلال الإطار النفسي الذي يميز الجماعة والإطار الاستراتيجي الدولي الذي يميز الصراع الدولي الحاضر ."أما امين هويدي فيعرف الأمن الوطني" :بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية[٢٦] أما حامد ربيع فيعرفه" :بأنه في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يكون قواعد للسلوك الجماعي

---

[١٩] اسس ومبادئ الامن الوطني

[٢٠] الفيروز ابادي, قاموس المحيط, دار احياء التراث العربي, بيروت, 2003, ص.108.

[٢١] علي عبد العزيز الياسري, الامن القومي العراقي, بغداد,2010, ص49.

[٢٢] المصدر نفسة ، نفس الصفحة.

[٢٣] علي الياسري, المصدر السابق ص51.

[٢٤] فايز محمد الدويري, الامن الوطني, دار وائل للنشر والتوزيع, ط,عمان,2013,ص68.

[٢٥] نقلا عن علي عبد العزيز الياسري ،المصدر السابق ،ص55.

[٢٦] نقلا عن سالم محمد،المصدر السابق ،ص86.

والقيادي بدلالةسياسيةوبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي[٢٧]. ولا يختلف علي الدين هلال في تعريفه للأمن الوطني عن أمين هويدي، أما هاشم نعمة فيتفق معهما في تعريف الأمن الوطني[٢٨] يمكن أن نضع تعريف شامل للأمن الوطني بأنه" :القيم والمبادئ النظرية والأهداف الوظيفية والخطط والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها وقيمها ومبادئها وتوفير مقومات استمرارها واستقرارها وتلبية حاجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها وحمايتها من الأخطار القائمة أو المحتملة داخلياً وخارجياً باستخدام قدراتها ووسائلها وأساليبها في ضوء المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية[٢٩]. واستناداً إلى ما تقدم يتبين لنا ان تعريف الأمن الوطني يتحدد في ثلاث اتجاهات[٣٠]:

(١)الاتجاه الأول والتقليدي :وهو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها أي ان المفهوم العسكري للأمن عادة يهيمن على سياسات الدول، لذلك فإن الدولة تبني إستراتيجية أمنها الوطني على أساس عسكري وهذه هي فكرة النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ويتجسد ذلك في مظهرين[٣١]: أ-تشكيل قوة عسكرية رادعة تجنب الدولة خطر الآخرين .ب-الاستخدام الفعلي لقوتها أو جزء منها .وفي هذا الاتجاه نجد عدة تعاريف إضافة إلى التعاريف السابقة فقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن الوطني :

حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية، وعرفته دائرة العلوم الاجتماعية " : قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. وعرفه هنري كسنجر" :هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء أي استخدام كافة الإمكانيات الفكرية وغير العسكرية للحفاظ على وجودها ومصالحها[٣٢].

٢.الاتجاه الثاني (الاقتصادي) او الحديث :ويعرف فيه الأمن الوطني بأنه" :غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية أي ان الأمن الوطني يرتبط بالتنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها[٣٣] وعرفه هولسن ج ويلبوك" :الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال السياسات والبرامج التي تضعها وتنفذها والعمل على توسيع نفوذها في الخارج أو المحاولة لتأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره.ويربط روبرت ماكنمارا بين الأمن الوطني والتنمية حيث يعرفه الأمن الوطني عبارة عن تنمية شاملة فكرية واقتصادية واجتماعية فلا يكون هناكامن من دون تنمية[٣٤]. ويعرفه جابريل الموند حيث يقول بأن :الأمن هو ليس فقط المعدات العسكرية او النشاط الفكرية أو القوة العسكرية بل هو يشملها جميعاً، ان الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون أمن واستقرار على الاطلاق[٣٥].

٣.الاتجاه الثالث المعاصر :لقد ظهر هذا الاتجاه بعد ظهور الاحادية القطبية والتغيير الذي أصاب النظام الدولي الجديد حيث ظهر مفهوم العولمة وتوسع مفهوم السوق وبدء الحديث عن الأمن الانساني العالمي الجماعي حيث شمل الأمن الاقتصادي ، البيئي، الثقافي، الاجتماعي

---

[٢٧] ناظم الجاسور " ،ص125.

[٢٨] سالم محمد ،المصدر السابق ،ص 86،وكذلك ينظر اسس ومبادئ الامن الوطني المصدرالسابق.

[٢٩] فايز الدويري،المصدر السابق ،ص69،وكذلك ينظر سالم محمد ،المصدر السابق ص83.

[٣٠] علي الياسري ،المصدر السابق ،ص77.

[٣١] هايل طشطوش ،المصدر السابق ،ص28.

[٣٢] علي الياسري ،المصدر السابق ،ص70.

[٣٣] ناظم الجاسور ،المصدر السابق ،ص125،وكذلك ينظر اسس ومبادئ الامن الوطني ،المصدر السابق.

[٣٤] هايل طشطوش ،المصدر السابق. ص28 ،وكذلك ينظر مبادئ واسس الامن الوطني ،المصدر السابق.

[٣٥] ناظم الجاسور ،المصدر السابق ،ص125،وكذلك ينظر اسس ومبادئ الامن الوطني ،المصدر السابق.

ويمكن أن يندرج تحت الأمن الوطني عدة عناصر :الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي[٣٦] أما أهداف الأمن الوطني[٣٧]:

- حماية الكيان المادي للدولة أو الأمة (الأمن العسكري)
- حماية موارد الدولة الاقتصادية وبناءها الاقتصادي (الأمن الاقتصادي)
- الدفاع عن الركائز الحضارية والايديولوجية للأمة (الأمن العقائدي)
- المحافظة على النظام السياسي (الأمن السياسي)
- إرساء أسس علاقة اقليمية ودولية وبنائية وايجابية.
- الحفاظ على الكرامة الانسانية واحترام الخصوصية وقيم القانون والفصل بين السلطات وحرية التعبير عن الرأي وحرية المعتقدات والممارسات الدينية وحرية التحرك والانتقال وتحقيق العدالة واحترام الملكية الخاصة.

اذن يشير مفهوم الأمن الوطني الى إمكانية وقدرة الدولة في الحفاظ على كيانها الداخلي والخارجي، وقد تكون تلك الامكانيات عسكرية فتدخل في اطار الأمن العسكري أو الاقتصادي لتدخل في اطار الأمن الاقتصادي، والاجتماعي لتكون في اطار الأمن الاجتماعي اوسياسية لتكون في اطار الأمن السياسي وهذا يعني مفهوم الأمن الوطني أصبح مفهوم شامل لا يكتفي في حماية الدولة من الاخطار الخارجية او الداخلية والعسكرية فقط وإنما أصبح ذو أبعاد متعددة.

المطلب الثاني

جدلية العلاقة بين الهوية الوطنية والأمن الوطني

ان شمولية الأمن تعني ان له أبعاداً متعددة سياسية في الحفاظ على كيان الدولة و اقتصادية بما يوفر المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل ألامان والرفاهية والاستقرار المجتمعي ، واجتماعيا عايشت الأمن لكل المواطنين ويلبي طموحاتهم ويحترم هوياتهم الذاتية وحقوقهم القومية والثقافية وينمي لديهم مشاعر الانتماء والولاء للوطن[٣٨].

ويمكن القول ان القدرة على تحقيق الأمن الوطني بأبعاده المختلفة ذات مستويين :الأول منوط بالعوامل الأساسية المتمثلة بمصادر قوة الدولة والثاني :قدرة القيادة السياسية في هذه الدولة على استغلال هذه العوامل المادية ومنها المعنوية للتفاعل بايجابية وموضوعية مع المحيط الإقليمي والدولي لزيادة تأثيرها باتجاه الحفاظ على أمنها الوطني[٣٩] وتتضمن العوامل المعنوية للأمن الوطني[٤٠]:

- أ-القدرة السياسية ويمكن التعبير عنها بالمؤشرات الآتية:
- مدى كفاءة الحكومة كلما كانت فاعلة كلما دل على قوة الدولة وقوة أمنها الوطني وهو مؤشر معتمد دولياً كمعدل عالمي.
- منبر فاعلية البرلمان) التمثيل والمسآلة (وقد أخذ هذا المؤشر من تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.

---

[٣٦] هايل طشطوش ،المصدر السابق ،ص29.

[٣٧] سالم محمد ،المصدر السابق ،ص91-90.

[٣٨] سالم محمد ،المصدر السابق ،ص100.

[٣٩] فايز الدويري ،المصدر السابق ،ص.151.

[٤٠] هايل طشطوش، المصدر السابق ،ص163.

- الاستقرار السياسي وغياب العنف، كلما زاد الاستقرار السياسي قل العنف كلما دل ذلك على قوة الأمن الوطني حيث تم اعتماد المؤشر الوارد وفي تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.
- مستوى الحريات العامة ، حقوق الإنسان، التعددية السياسية...، والقاعدة هنا كلما توفرت تلك الحريات واحترمت حقوق الإنسان كلما دل ذلك على قوة اكبر للأمن الوطني، حيث تم اعتماد المؤشر الدال على توافر الحريات في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية.

- نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية وهو عنصر يدل على اهتمام الشعب بالعملية السياسية والقاعدة كلما زادت نسبة المشاركة في الانتخابات كلما دل على قوة اكبر للأمن الوطني[٤١].
- ب-الإرادة الوطنية :وهي تجسيد لإرادة الدولة وتتجسد في ثلاث عناصر رئيسية وهي (القيادة السياسية، الأهداف الإستراتيجية، حجم القاعدة العلمية كقاعدة إستراتيجية)
- ان امتلاك القيادة السياسية لرؤية متكاملة تؤدي إلى إرادة وطنية ضعيفة أو قوية وعند قدرتها على ترجمة الأهداف الإستراتيجية فإن ذلك يعد محفلاً لإرادة وطنية صلبة ويمثل العلم المدخل الصحيح لتمكن القيادة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- ج-القدرة الدبلوماسية :وتمثل بمؤشرين[٤٢]:
- حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي للدول في داخل الدولة.
- حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الآخرى) التمثيل الخارجي (وكلما زاد تمثيل الدول الدبلوماسي كلما زادت قوتها، زادت قوة أمنها الوطني، وان كلما تقدم يحتاج إلى إستراتيجية وطنية للأمن الوطني حيث ان غياب إستراتيجية وطنية في أي دولة معاصرة تمثل في حد ذاته ثغرة وتهديداً للأمن الوطني، ومثل هذه الإستراتيجية أصبحت ضرورة سياسية وأمنية في ظل تداخل وتضارب المصالح والسيادة ومناطق النفوذ واختلال موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية وعليه فإن الفكر الاستراتيجي المعاصر يشير إلى عدة ركائز لاستقرار ونمو وديمومة الدولة المعاصرة والتي تمثله[٤٣]:
- الركيزة السياسية :وتعني وجود نظام سياسي متماسك متجاوب مع تطلعات مواطنيه ويتصف بالعدل والتسامح والوضوح ،وحداثة المؤسسات بالقبول داخلياً وخارجياً بالحركية أمام التحديات المتوقعة و الحاصلة فعلاً.
- الركيزة الاقتصادية :تعني وجود اقتصاد وديناميكية اقتصادية تحقق التنمية الشاملة المستدامة في ظل نظام اقتصادي يتسم بالكفاءة والعدل في الإنتاج والتوزيع.
- الركيزة الاجتماعية :وتعني تماسك المجتمع من خلال المحافظة على العادات والتقاليد والقيم، وتنمية الشعور بالانتماء والولاء وتمتع المواطن بالحرية والعدالة والمساواة.
- الركيزة العسكرية والأمنية :وتعني ان الأمن الوطني للدولة أصبح حجر الزاوية في وجود وديمومة كيان الدولة الوطنية الحديثة وهو يعتمد على توفير قوة عسكرية على درجة عالية من الإعداد والجاهزية والقدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

وتظهر الحاجة إلى وجود إستراتيجية للأمن الوطني العراقي خاصة ان العراق يمر بمرحلة إعادة بناء الدولة الوطنية على وفق أسس ومفاهيم جديدة تستند إلى الديمقراطية وهذا ما يجعل العراق يمر بمرحلة استثنائية تتطلب وضوح المصالح

---

[٤١] هايل طشطوش، المصدر السابق ص164 .

[٤٢] المصدر نفسه ،ص165.

[٤٣] فايز الدويري ،المصدر السابق ،ص98-97.

وتحديد الأهداف وآليات تنفيذها فالتحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد التغيير لا تأتي من جانب واحد حيث تمتاز بشموليتها إقليمية، دولية زيادة على التحدي الأكبر المتمثل بالتحديات الداخلية وعلى رأسها تحديات بناء الدولة العراقية الجديدة وهو ما يتطلب إستراتيجية للأمن الوطني تتسم بالشمولية والدقة والموضوعية[٤٤] ويمكن القول ان المستوى الداخلي للأمن الوطني يعد من المستويات الأساسية لأمن أي دولة لما يمثله من حالة وجود الاستقرار والطمأنينة الفرد والجماعة وعدم وجود ما يهدد كيانها لأنه يمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية الفرد من التهديدات التي تمس الفرد وممتلكاته ومقدراته أو حصول أي انتهاكات بحقه، وان عجز الدولة عن تحقيق الحماية لأفرادها سيؤدي إلى فوضى من قبل المجاميع الخارجة عن القانون للاستيلاء على السلطة وان أهم ما يهدد الأمن الداخلي للدولة هو الصراعات الداخلية والأثنية والعرقية والمذهبية والقومية حيث تشكل هذه الصراعات منعطفاً خطيراً يستوجب مواجهة بقوة وحزم[٤٥] اذن يرتبط الأمن الوطني للدولة بأحد أبعاده ألا وهو الأمن الاجتماعي الذي تعد فيه الهوية الوطنية الركيزة الأساسية لتحقيقه فلا يمكن تحقيق الأمن الوطني دون ان يكون هناك أمن اجتماعي، ولا يمكن أن يكون هناك أمن اجتماعي دون هوية وطنية – تمثل الجميع دون الهويات الفرعية الأخرى، ولابد لنا هنا من تعريف الأمن الاجتماعي حيث يشير إلى (قدرة الجماعة حكومات وأفراد على حفظ وصيانة قيمه الخاصة من العبث والاندثار والبحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد). وعرف هنتغتون الأمن المجتمعي أو الاجتماعي)قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة) وما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام، أما عماد الأمن الاجتماعي هو الهوية أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته[٤٦] اذن البعد الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثيراً بمصادر التهديد الداخلية والخارجية حيث تشكل الكثافة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان والتفاوت الكبير بين الطبقات وكثرة الطوائف والأعراق واللغات أبرز عوامل التهديد الداخلية، فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة، الصراع بين الأصالة والمعاصرة ونمط الثقافة الاستهلاكية المستوردة أبرز عوامل التهديد الخارجي[٤٧]، وفي الحقيقة ان تلك المخاطر التي تحدق بالنسيج الاجتماعي لا تهدد السيادة والأمن الوطني) السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي (فحسب بل تهدد في المقام الأول الهوية الثقافية ، وفي العراق اليوم نجد اليوم الثقافة العراقية تواجه مشروعاً منظماً تستهدف الحط من شأنها وتزيفها واستلابها، وان التراث العراقي يتعرض للنهب والممتلكات الثقافية تهددها المخاطر، وان كثير من الآثار المكتبات والوثائق الخاصة تعرض للنهب والحرق[٤٨] الا ان تلك الهويات الفرعية التي تعلى الهوية الوطنية في كثير من الدول والتي تعد عوامل تمزيق النسيج الاجتماعي من يعني تهديد للأمن الوطني ببعده الاجتماعي بشكل خاص والأمن الوطني بكل أبعاده بشكل عام، قد لاتكون تلك التعددية المجتمعية يشكل عيباً في ذاتها ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بلورة صيغة سياسية مناسبة نسمح بتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء لذلك من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي والانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية التي تكون مجتمع يتسم بتعددية سلبية يقابل ويضاد المجتمع السياسي وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة

---

[٤٤] علي عبد العزيز الياسري ،المصدر السابق ،ص195.

[٤٥] سالم محمد ،المصدر السابق ،ص97.

[٤٦] فايز الدويري ،المصدر السابق ،101.

[٤٧] المصدر نفسه ،ص102.

[٤٨] عدنان ياسين،تداخل المرجعيات واثره في الهوية الوطنية عن كتاب اكمال المؤتمرات المركزي لبيت الحكمة) بناء الانسان.. بناء العراق(،بيت الحكمة ،بغداد ،2009،ص65.

ونظام سياسي مدني[٤٩]، اذن الأمن الاجتماعي ركيزة أساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها فتوجه الطاقات للوصول إلى الأهداف، والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة، تكافؤ الفرص، مما يسهم في الانصهار الاجتماعي الذي يجسد مبدأ التنويع في إطار الوحدة الوطنية ويحد من الآفات التي تهدد الأمن والاستقرار ومن أبرزها الانحراف والغلو والبطالة والفقر التي تعد بيئة ملائمة لتوليد الإرهاب والإرهابيين[٥٠] لذلك يعد الأمن الاجتماعي عنصراً هاما من عناصر قوة الدولة وذلك لارتباطه الوثيق بالعناصر الآخرى ، أما الفرد هو العنصر الأساسي في منظومة الأمن فهو الذي يصنع أمن الجماعة، ويحافظ عليه وهو الذي يقوم منظومة الأمن ويقوض بنيانها لأن الفرد هو أساس المجتمع وتحقيق أمن الفرد داخل الدولة يعنيتحقيق التكامل الاجتماعي واستقراره يتوقف الأمن الاجتماعي على عدة عوامل[٥١]:

- تعد درجة التماسك الاجتماعي بين فئات السكان المختلفة عاملاً مهماً في تحقيق الأمن الاجتماعي الذي هو جزء من الأمن الوطني حيث يعد من المقومات الأساسية لاستقرار الدولة وعلى العكس تعدد الولاءات وتفكك الهوية الوطنية لصالح الولاءات الفرعية يعكس عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم استقرار الأمن الوطني نتيجة لفقدان التوازن بين الهوية الوطنية والقوميات الفرعية كما هو الحال في العراق.
- المستوى الثقافي والتعليمي :ان الشعب المتعلم القادر على استخدام معطيات العلم و الاستجابة للتطورات التقنية المختلفة والقادرة على مواكبة كل ما هو حديث هو الشعب الأقدر على توفير الأمن الاجتماعي، الاقتصادي...، فنرى المجتمعات التي تغزوها الأمية والتخلف تعاني من عدم الاستقرار والتفكك وانعدام الأمن وقدعمل الاستعمار على إبقاء تلك الشعوب متخلفة متلقية مستوردة للتكنولوجيا لا منتجة هامشية مما جعل الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية متردية[٥٢].
- وعي الأفراد وهو الخطوة الرئيسية لتحقيق الأمن الاجتماعي حيث يرتبط بنسبة التعليم ودرجة ثقافة المجتمع وتعليمه لذا يجب التركيز على هذا البعد من خلال تدريب الأفراد وتهيئتهم وتثقيفهم وإعدادهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة من خلال البرامج المختلفة وفي كافة المراحل والأماكن من المدارس والجامعات والمؤسسات ومواقع العمل المختلفة[٥٣].

اذن تبين لنا إن الأمن الاجتماعي يعبر عن النسيج الثقافي والاجتماعي لمجتمع وكلما كان هذا النسيج متماسكاً استطاع ان يحقق الأمن الاجتماعي ومن ثم الأمن الوطني الداخلي وعلى العكس في المجتمعات المتقدمة الهويات والولاءات الفرعية يمكن ان تفكك المجتمع او تضعف أمنه الاجتماعي بشكل خاص والأمن الوطني بشكل عام لغياب الهوية الوطنية الجامعة ولتعدد تلك الهويات الفرعية لا تنطلق من المصلحة الوطنية العليا وإنما من مصلحة هويتها الطائفية، القومية.

المبحث الثاني

---

[٤٩] عبد الجبار احمد عبد الله،المصدر السابق ،ص146.

[٥٠] فايز الدويري ، المصدر السابق ، ص١٤٦.

[٥١] هايل طشطوش ،المصدر السابق ،ص160.

[٥٢] هايل طشطوش ،المصدر السابق ،ص161.

[٥٣] المصدر نفسه ،ص162.

التحديات الخارجية والداخلية للهوية الوطنية وتاثيرها على الامن الوطني العراقي

لقد واجهت الهوية الوطنية العراقية مجموعة من التحديات الداخلية والخارجيةاسهمت في اضعافها ومحاولة لتفتيتها لذلك سنتناول تلك التحديات في مطلبين، يتناول المطلب الاول التحديات الخارجية و المطلب الثاني التحديات الداخلية.

المطلب الاول :التحديات الخارجية

لقد شهد العراق بعد عام 2003 مجموعة من المتغيرات اثرت في استقرار الوضع الامني بشكل خاص والامن الوطني بشكل عام وقد اسهمت تلك المتغيرات في اضعاف الهوية الوطنية مما انعكس بشكل سلبي على امنه الوطني ،لذلك سنتناول تلك التحديات في نقطتين تضم الاولى الاحتلال و الارهاب ودورهما في اضعاف الهوية الوطنية وتاثيرهما على الامن الوطني والثانية فستتناول التدخلات الاقليمية في الشان العراقي وتاثيرها على الهوية الوطنية و الامن الوطني.

اولا : الاحتلال والارهاب وتاثيرهما في الهوية الوطنية والامن الوطني

١_الاحتلال

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكة الى تطبيق استراتيجتها في العراق و على اساس مااسمتها بالفوضى الخلاقة والتي تقوم على تفكيك الدولة ومؤسساتها واعادة بنائها طبقا للتصورات الامريكية وهو الامر الذي كان كارثة حقيقة ليس على الصعيد العراقي فحسب بل على الصعيد الامريكي حيث الحق ضررا ايضا بسمعته[٥٤] ان عادة تشكيل الدولة بنويا ووظيفياً وفقاً لنظرية الفوضى الخلاقة ودفع ابناء المجتمع والجماعات الموجودة البحث عن مرجعيات لضمان حقوقهم وبعد تلك الفوضى وبعد ان عجزت الدولة عن تامين حقوقهم الاساسية فلجا والى الهويات الفرعية مما اضعف الهوية الوطنية و هذا ما اثر بدوره السلبي

على الامن الاجتماعي[٥٥] ولقد كانت اولى الرصاصات التي اطلقت من قبل الاحتلال الامريكي على الهوية الوطنية هو تثبيت الحاكم المدني) بول برايمر (مبدأ المحاصصة السياسية القائمة على معطيات طائفية واخرى اثنية والتي ستظل فواعلها قائمة وموسمة لنمط العمل السياسي والدولة العراقية الى مدى غير منظور[٥٦] فعمدت الولايات المتحدة الامريكية اساليب مختلفة في اذابة الهوية الوطنية وتشظيتها من ناحية واكتساح الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع العراقي من خلال وسائل ناعمة ومؤثرة بدقة لتحاكي الشرائح الاكثر رخاوة في الجسد الاجتماعي خاصة الشباب والاطفال[٥٧] كما سعت الولايات المتحدة من خلال احتلالها العراق الى تنفيذ برنامجها باضعاف المواطنة وتهميش واضعاف محتوى المواطنة من خلال تدمير وحرق مرافق الدولة كافة خاصة تلك المؤسسات التي تعنى التاريخ والذاكرة وضمير الحياة الوطنية وهي المتحف الوطني الابنية الوطنية وسرقةالاثار والمكتبات العامة

---

[٥٤] عبدالحسين شعبان ،جدل الهويات في العراق (الدولة والمواطنة)،الدار العربية للعلوم ،بيروت ، 2010،ص43.

[٥٥] عزيز جبر شيال ،عوامل التفتيت واللامواطنة عن كتاب المواطنة والهوية العراقية احتلال ومسارات تحكم ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،دار بيسان ، 2011،بيروت، ص87.

[٥٦] عبد علي كاظم المعموري ،اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية عن كتاب المواطنة والهوية العراقية احتلال ومسارات تحكم، المصدر السابق ،ص55.

[٥٧] المصدر نفسه ،ص59.

وغيرها من المؤسسات والمنجزات الثقافية والحضارية ذات الصلة بالهوية الوطنية[٥٨] ما اهداف هذا الاحتلال ينبع من موقع العراق الجغرافي وموارده الاقتصادية) النفط[٥٩] اذن شكل الاحتلال الامريكي احد مصادر وعوامل اضعاف الهوية الوطنية عبر وسائل المختلفة وكجزء من إستراتيجية امريكية تهدف الى تفتيت المنطقة الى دويلات تحقق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى اوما تعبر عنه في تلك الاستراتيجية بحماية الامن القومي الأمريكي.

٢.الارهاب

لقد أصبحت مشكلة الارهاب والتطرف من القضايا المهمة والخطرة في عالم اليوم لما لها من اثر في زعزعة الامن الوطني وتهديد السلم الدولي وهي من الظواهر التي تزداد وتيرتها وانتشارها عكسيا من الشعور للانتماء للدولة والتفاعل والاعتفاد بالهوية الوطنية فيها، سيما في الشعوب الشرق الاوسط ماتزال تبذل جهود اقليمة ودولية لمكافحة ظاهرة الاضطراب السياسي اعمال والعنف والتعصب[٦٠] وشهدت اغلب الدول العربية وبصفة خاصة منذ مطلع السبعينات القرن العشرين تنامي بروز ضاهرة الاحياء الاسلامي او الصحوة الاسلامية وهي ليست بالضاهرة الحديثة بل امتدت جذورها عب التاريخ الاسلامي ومراحلة المختلفة واتخذت هذة الضاهرة صوراً واشكالاً منفردة فكرية،ثقافية، اقتصادية، سياسية، سلوكية ، اجتماعية حيث ان بعض تلك الحركات الاسلامية استخدمت القوة والعنف السياسي لتحقيق مارب سياسية مختلفة غير مشروعة مما شكل احد المصادر للارهاب ، وهناك من يرجح الارهاب الذي ظهر في الشرق الاوسط الى سياسات دولة عظمى وليس نتتاج مجموعات صغيرة حيث اعتبرت تلك الدولة العنف هو الوسيلة الافضل والاسرع لتحقيق هيمنتها العالمية [٦١]. يؤثر الارهاب ويتاثر به الأمن فهو احد الاسباب الرئيسة التي تؤدي حالة من عدم استقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو ابرز النتائج التي يتمخض عندها التراجع الذي يصيب بعداً او اكثر من ابعاد الامن الوطني، فالارهاب يعد ثمرة طبيعية لتردي الاوظضع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلد ما كما يعد الاستقرار السياسي والاجتماعي احد اهم المقومات الاساسية للتنمية الاقتصادية وعلية أي اختلال في الامن الوطني يعد دليلاً على اختلال مسيرة التنمية[٦٢] يمكن القول ان التهديد الحقيقي الذي يشكلة الارهاب يكمن في ابعاده العقائدية ومحاولته لتوظيف نصوص الشريعة السمحة للاغراض الارهابية ومحاولة اقناع كافة عناصر المجتمع بان اعمال الارهاب انما تستند الى خلفية شرعية وليست الى قوانين وضعية والها مشروعة دينيا وان كانت غير مشروعة قانونيا لكنها قدتنجح مع الذين لديهم فهم سطحي لقواعد الاسلام او أولئك الذين لديهم فهم متتطرف لها ، لذا فان الجهد المبذول من قبل الجهات المختصة في شرح المفاهيم الاسلامية انما يشكل حلقة جوهرية في سياسة مكافحة الارهاب[٦٣] ولكن المسؤولية الاولى تقع على الدولةبكافة اجهزتها السياسية والامنية والعسكرية في تحقيق اعلى درجات الامن والاستقرار للمجتمع بتقديم الحماية الكاملة لكافة مؤسسات الدولة والمجتمع وهي الشرط الاول للتنمية السياسية

---

[٥٨] صباح ياسين، الاعلام في العراق: المسيرة ،الواقع ،اعادة البناء ،عن كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، لمجموعة باحثين ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2005،ص 209وكذلك ينظر: جيمس أي باول وسلاين ناهوري ،احتلال العراق ،ترجمة مركز العراق للابحاث ،بغداد ، 2008 ،ص50-41.

[٥٩] حميد السعدون ،الفوضى الامريكية) دراسة في الافكار والسياسة الخارجية(،العراق) نموذجا ،ط ،دار ميزو بوتاميا ، 2013،ص240- 231.

[٦٠] علي عبد العزيز الياسري ،المصدر السابق ص176.

[٦١] انعام عبد الرضا سلطان ،تصعيد الارهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الاوسط ،مجلة الدراسات السياسية الجامعة المستنصرية ، 2010، 118 ص. 110وص١١١.

[٦٢] فايز الدويري ، المصدر السابق ،ص145.

[٦٣] المصدرنفسه،ص156.

والاقتصادية والاجتماعية ولكن الارهاب الدولي والمحلي يسعى لتهديد هذا الامن ويعطل وظائف الدولة في حماية هذا الحق وهوبذلك يتساوى مع التهديد الموجه للدولة من الخارج وان الضرر الاكبر يصيب الاقتصاد الوطني مما ينجم حالة من عدم الاستقرار الامني والسياسي[٦٤] واصبح العراق بعد عام 2003 ساحة مركزية لمكافة الارهاب وتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الامريكية[٦٥] فكان في مقدمةدول العالم من حيث عدد ضحايا العنف السياسي والطائفي وسط انهيار امني هائل خلفه الاحتلال بتخطيط مسبق عبر الغاء الجيش والشرطة والاجهزة الامنية السابقة وافساح المجال للشركات الامنية الاجنبية وللميليشات والعصابات[٦٦] ولقد واجه الشعب العراقي اسلوبين من الارهاب :الاول استخدام السيارات المفخخة التي يتم تفجيرها عن بعد او عن طريق انتحاريين ،الثاني الاغتيالات السياسية التي تحمل طابعاً ايديولوجياً او سياسياً . وفي الحقيقة وان العراق شهد عنفاًشاملاً من قبل قوات الاحتلال الاجنبي والمنظمات والحركات الارهابية الاسلامية المتطرفة) الاصولية والسلفية(المتعصبة والشديدة الغلو والتطرف والتي شهد العالم نموها وانتشارها السريع بعد احداث) ايلول (2001 فاصبح الارهاب ظاهرة دولية لا يستثنى احد البلدان والشعوب ومن ضمنها العراق[٦٧] اذن مهما كانت مصادر الارهاب او سبابه الا ان هدفه واحد خلق حالة من الرعب والعنف وهذا ما يعني غياب الامن الوطني والاقليمي العالمي .

ثانياً :التدخلات الاقليمية وتأثيرها في الامن الوطني والهوية الوطنية

لقد سعت القوى الخارجية الى تفكيك الدولة القومية ونقل الصراع الى داخلها بعد تفكيك دولتها من خلال اذكاء العوامل الكامنة لاحداث التناقضات الاجتماعية المحلية امرا ممكناً باعتبار ان نشوء بعض هذة البلدان ومجتمعاتها لم يكن قائماً على الاسس التقليدية الراسخة في تكوين الدولة ومجتمعاتها منما اضعف تكوين وترابط نسيجها الاجتماعي ومن ثم توازناتها المجتمعية كما هو الحال مع العراق[٦٨] في ما يعانيه المجتمع العراقي من تازم سياسي واحتقان اجتماعي وتحسس طائفي كان مصدره بالدرجة الاساس تاثيرات العامل الخارجي وتداعيته سواء جاءت عن طريق التدخلات المباشرة لحكومات البلدان المجاورة بدوافع وغايات مصلحية شتى او عن طريق الدعم المادي والاسناد المعنوي المباشر من لدن بعض الاطراف الدولية المعروفه بدوافعها السياسية واطماعها الاقتصادية وتطلعتها الجيوستراتيجية لجماعات سياسية وحركات فكرية محلية لاتجهل طبيعة اهدافها ونواياها ولا يصعب مصادر تمويلها وتحريضها[٦٩] لقدافرزت عملية الاحتلال الامريكي –البريطاني للعراق نشاط وعمل الاجهزة المخابراتيه للدول الاقليمية بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص عن طريق انشاء شبكات تجسسية ومكاتب معلوماتية وشركات وهمية ومنظمات انسانية وعناصر عسكرية في مقرات سياسية وحزبية ودينية[٧٠] ولقد اتبعت الدول الاقليمية عدة اليات للتدخل بالشأن العراقي[٧١]:

---

[٦٤] **المصدر نفسه،ص155.**

[٦٥] **علي الياسري ،المصدر السابق ،ص179.**

[٦٦] **مصطفى علي العبيدي ،صفحات احتلال العراق ،مشاهدات صحفي من حرب لا تنتهي2007–2003 ،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،ط ،2008،ص116.**

[٦٧] **انعام عبد الرضا ، المصدر السابق ،ص. 116وص119.**

[٦٨] **سالم توفيق النجيفي ،ازمة الدولة القومية المعاصرة) التفكيك والاندماج (عن كتاب–: مجموعة باحثين: الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2008،ص13.**

[٦٩] **ثامر عباس ،جيوبوليتكا صراع الهويات في المجتمع العراقي: حفريات في المواريث الانثروبولوجية،عن كتاب مجموعة باحثين ،المواطنة والهوية الوطنية ،مؤسسة عارف للمطبوعات ،بيروت ، 2008،ص57.**

[٧٠] **حاتم مهدي الدفاعي ،واقع العراق ومستقبله) التحديات والخيارات (عن كتاب ،مجموعة باحثين ،التعددية والوحدة الوطنية... الواقع الطموح وبيت الحكمة ،بغداد ،2009،ص16.**

١. تجنيد الارهابيين وتدريبهم وتمويلهم وتسهيل دخولهم للعراق وربطهم بشبكة القاعدة . وتهيئة الحواضن لهم داخل العراق وهي حواضن سياسية ،عشائرية، دينية وتمويلها

٢. ايواء المطلوبيين من ازلام النظام السابق والارهابيين وعدم الاعتراف بالقضاء العراقي

٣. عقدمؤتمرات علنية تشيع الكراهية والفتنه ومن تلك التهديدات والتدخلات الاقليمية المباشرة وغير المباشرة التي تضعف الهوية الوطنية اولا والامن القومي ثانيا هو الكيان الصهيوني الذي يعد الخطر الاكبر على العراق ، فقد مثل العراق للصهيونية كابحا رئيساً لتطلعتها فكان العراق سباقاً لتهديدها منذ 1948 ، 1967، وفي 1991لذلك جاء في خطة المحافظون الجدد سعيهم لاحتلال العراق هو ضمان لامن اسرائيل ولتغلغلها في شرق اوسط كبير امريكي التوجه[٧٢] ومن التدخلات الاقليمية الاخرى ، التدخل التركي ، فقد رفض البرلمان التركي في اذار 2003 مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات امريكية على الاراضي التركية وعدم مشاركتها بالحرب ضد العراق 2003 وذلك خشية من الدور الامريكي والاضرار بمصالحها وبالدور الاقليمي الذي تريد تلعبة بالمنطق الا انه بالرغم من هذا الموقف فانه بعد الاحتلال الامريكي صعدت تركيا من مواقفها التدخلية ،وذلك لخوفها من الطموح الكردي باقامةدولةكرديةخاصة ان عددالاكرادفي تركيا يبلغ30 مليون وقديسبب ذلك تهديدا لوحدتها الوطنية[٧٣] اما قطر والسعودية فانها تمول الكثير من العمليات الارهابية في العراق بل واستضافتها مؤتمرات تضم شخصيات ارهابية وداعمة للارهاب ومن النظام السابق كما انها تؤوي رموز النظام السابق الذي بعضه يرتبط بالمجموعات الارهابية وكان لقطر دور في تمويل الاعتصامات في الرمادي والفلوجة والموصل وسامراء وتسليحهم وتاجيج الوضع في العراق[٧٤] اما التدخل الايراني فهناك من يعتقد ان التدخل الايراني ليس وليد اليوم وانما يرجع الى الاف السنيين منذ هجوم فارس على بلاد وادي الرافدين واحتلال مدينة بابل عام 539 ق[٧٥]. وشهدت العلاقات العراقية الايرانيةتوتر في عهدالشاه الايراني وحتى بعد قيام الثورة الايرانية 1979 م التي وصلت الى مرحلة الحرب1988- 1980 وبعد سقوط النظام السياسي السابق واحتلال العراق وتشكيل مجاس حكم انتقالي ودستور جديد وتوالي حكومات عراقية وتوالي حكومات عراقية وطنية ايدت ايران كل تلك التطورات العراقية بل ان الرئيس الايراني زار العراق عام 2008وفي 2014 وبعد دخول تنظيم الدولة الاسلامية داعش الى الموصل في حزيران 2014اصبح التدخل الايراني اكثر وضوحاً سوا بالدعم العسكري او التواجد الجسدي داخل الاراضي العراقية خاص في معركة امرلي وجرف الصخر[٧٦] الا انه في الحقيقة يمكن القول ان هذا التدخل هو جزء من سياسة خارجية قائمة على المصلحة الايرانية في حماية وجودها وامنها الوطني من تسلل التنظيم الى اراضيها كما هو ضرب

---

[٧١] العراق في مواجهة التدخلات الاقليمية ،www.fadak.com.

[٧٢] عبدالوهاب القصاب ،اعادة تشكيل الجيش العرقي) رؤية اولية (عن كتاب مجموعة باحثين: برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2005،ص246– 245 .

[٧٣] هيثم كريم عيدان ،العلاقات العراقية التركية عن كتاب مجموعة باحثين: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى ، ركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2008،ص349وص350.

[٧٤] العراق في مواجهة التدخلات الاقليميةwww.watineon .com

[٧٥] وليد الزيدي، النفوذالاستراتيجي الايراني في العراق.www.algazeera.net

[٧٦] مازن الرمضاني، العلاقات العراقية الايراني www.dohinstit ue.com وكذلك ينظر: وليدالزيدي، المصدرالسابق. وموسوعة ويكيبيديا.

لمصلحها في العراق .اذا يمكن القول ان التدخلات الاقليمية في العراق خاصاً بعد 2003 قد عملت على تفتيت الهوية والوحدة الوطنية لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية مماانرعلى النسيج الاجتماعي العراقي.

المطلب الثاني –: التحديات الداخلية للهوية الوطنية وتاثيرها في الامن الوطني

يتضمن الامن الوطني ببعده خاصة السياسي الداخلي الى مجموعة من المؤشرات الداخلية التي تدل على عدم الاستقرار الداخلي ومن تلك المؤشرات[٧٧]:

أ- زيادة نفوذ جماعات الضغط على النظام الحاكم

ب- غموض الاهداف المرحلية للدولة او تناقضها.

ت- ضعف نفوذ السلطة بشكل عام والقضاء والشرطة بشكل خاص .

ث- ضعف المشاركة الشعبية مقاطعة التنظيمات السياسية الشعبية للنظام السياسي في الدولة

ج- انعدام اوضعف الشعور بالولاء والانتماء الوطني والسياسي وبالحقيقة الذي يهمنا في دراستنا هنا هو المؤشر الاخير

ان تلك المؤشرات يمكن ان تؤدي الى مجموعة من النتائج تؤثر فيها على الامن الوطني التي يمكن ان تعبر عنهابما يأتي[٧٨]:-

١) تؤدي الاضطرابات الداخلية المستمرة والصراع على السلطة الى تدخل القوى الخارجية لتامين مصالحها الخاصة منما يفقد الدولة استقرارها السياسي ويهدد امنها الوطني

٢) كثرة الاطراف المؤثرة في صنع القرار السياسي وهي بذلك تهدد الامن الوطني في بعده السياسي الداخلي حيث يعرقل اتخاذ القرارات في حين تحتاج الدولة الى سرعة اتخاذة

٣) تلجئ القوى المعارضة للحكومة تحريض من قوى اجنبية الى اعمال تخريبية ضد الدولة وممتلكاتها العامة

٤) تسبب الخلافات المذهبية للاحزاب والقوى السياسية الى تغليب المصالح الذاتية على مصلحة الامن الوطني نتيجة التعصب الحزبي او الطائفي او الجهل السياسي مما يهدد الامن الوطني،وعليه يمكن القول ان الهوية الوطنية تتعرض الى المجموعة من المؤثرات التي تعمل على اضعافها او تفتيتها كما بينا في المؤشرات السابقة نتيجة تعدد الولائات وضعف الهوية الوطنية ويمكن ان ينعكس سلباً على الوطنية وذلك لابد لنا من معرفة تلك التحديات الداخلية وانعكاساتها السلبية على الامن الوطني سنتناولها في النقاط القادمة.

اولا –: ضعف المواطنة والثقافة السياسية

١ .المواطنة

تعد المواطنة كمفهوم وكقيمة من مرتكزالحكم الصالح والاساس لتحقيق الهوية الوطنية ومن ثم تحقق الانتماء الشعوري لهاذا الوطن وهو ما يشكل ابرز مخرجات هذة الهوية والهوية هنا تمثل السمة الجوهرية لاي ثقافة[٧٩] فمن خلال المواطنة سيجري التقليل من فكرة الانعزال الاثني وايجاد ارضية مناسبة للعمليات الاندماجية فبدلاً من الولاء للعشيرة او الاثنية سيكون التمحور حول ذات المواطنة بوصفها القيمة العليا الحافظة لمكانة وكرامة الجميع لان وجود المواطنة يعني وجود

---

[٧٧] اسس ومبادئ الامن الوطني ،www.muqatol.com

[٧٨] اسس ومبادئ الامن الوطني المصدرالسابق ،ص11.

[٧٩] عبد علي كاظم المعموري ،المصدر السابق ،ص.49.

الهوية الوطنية العليا[٨٠] ان تعزيز المواطنة وترسيخها يستند الى تربيةوطنية تعمل اكتساب معارف ومهارات وبناء قيم ومواقف سلوكية تعزز ارتباط الفرد بمجتمعه وبالدولة التي ينتمي اليها وتساهم في مشاركته في الشؤون الاجتماعية والسياسية[٨١] وبقدر التعلق الامر بالمواطنة في العراق فان اخطر ما في التاريخ السياسي للدولة العراقية هو بروز مفهوم الدولة منذ مطلع ستينات القرن العشرين وبشعارات قومية وعقائدية زائفة القصد منها ترسيخ الاستبداد والدكتاتورية،ان ادلجة الدولة العراقية بجميع مؤسساتها وهياكلها السياسية و الادارية جعل الدولة العراقية جزءً سياسياً وايديولجياً من السلطة الحاكمة نتج عنه تغيب بقايا مفهوم المواطنة لتجعل بدلا عنه مفهوم الولاء للسلطة الحاكمة[٨٢] ويرى العراقيون ان اكبر المخاطر التي تحيط بمستقبلهم هي ازمة الهويةالوطنية اوالذات الثقافية في وسط الثلويث الذي عصف بمنظومةالثقافة او الموروث والولاء الوافد لذا فان الشعور بالمواطنة والانتماء بات يهدد بعوامل لاشعورية ربما أصابت ما أصابت من الجيل الحالي الذي يعيش اعتى لحظات التغريب فعوامل الانتماء اشبه بالمعطلة في وقت لم يلحظ السياسيون الجتماعيون مقدار ضياع الهوية الوطنية وتراجع الانتماء الوطني والتشبث بالرمزية العراقية الذي يتسع يوماً فيوم ويتعزز باخطاء السياسيين وتصريحاتهم النارية[٨٣] اضافة الى الدور الذي لعبة تاسيس نظام الحكم على اسس المحاصصة الطائفية والعرقية و الدينية ... الامر الذي ادى الى مزيد من ازحة القيم المواطنة الضعيفة اصلا بسبب سياسات الحكم السابقة لصالح الهويات الجزئية وتعميق الهوة بين المشتركات وبين عن حل الفرقة[٨٤] لذلك شكلت الولاءات التقليدية او الفرعية اداة ضغط ثقيلة على السلطة الحكومية فهي غير قادرة على بناء هوية وطنية والتي تمثل بناء يشترك فيه معظم الافراد على اساس قاعدة المشاركة من خلال سلطة تؤمن ترابط عناصر الهوية حيث عجزت وفشلت التشكيلات التقليدية العراقية في ان توحد بنية للمشاركة الفعالة مع بعضها البعض على نحو يفض لتكوين ثقافة وطنية ينتمي لها الجميع لذلك كان مفهوم المواطنة عندها هشاًقابلاً للانهيار.

٢.الثقافة السياسية الوطنية

تشكل الثقافة لسياسية المرجعية الثقافية للفرد حيث تمده بمايتعلق بالحياة السياسية من قيم وتجاهات ونظم فيكتسب هويته ويتعلم الولاء والانتماء منها فالثقافة ذات شان وطني ومجتمعي عظيم فهي صانعة هوية يصنعها الانسان وتصنعه وهي بانية للاوطان والمجتمعات والامم وهي حافظة تراثها وتاريخها وسجل حاضرها وقاعدة تتطورها المستقبلي ونمائها[٨٥] وتهدف الثقافة الوطينة الى صياغة هوية للفرد وتحديد مصالحه الوطنية فالثقافة لها اطر تاريخية ولغوية ودينية وهي قوام ثقافة المواطنة[٨٦] وكذلك تهدف لايجاد ارضية مشتركة بين المواطنين وتعريفهم بالحقوق والواجبات التي هي لب الثقافة

---

[٨٠] عبد الجبار احمد عبدالله ،المصدر السابق ،ص116.

[٨١] لطيفة حسن الكندري ،نحو بناء هوية وطنية للناشئة ،المركز الاقليمي للطفولة والامومة ،وزارة التربية ،الكويت ، 2007،ص45.

[٨٢] منعم العمار ،التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة عن كتاب مجموعة باحثين ،المواطنة والهوية الوطنية احتلال ومسارات تحكم ،المصدر السابق ،ص34.

[٨٣] كامل حسون ،وسائل الاعلام والهوية الوطنية العراقية بين عضو الاحتلال والتجربة وتجسيد الاجندات عن كتاب المواطنة والهوية العراقية ،المصدر السابق ،ص211

[٨٤] عزيز جبر شيال ،المصدر السابق ،ص87.

[٨٥] لطيفة حسن الكندري ،المصدر السابق ،ص49.

[٨٦] المصدر السابق،ص. 106.

السياسية وتحقق التماسك والضبط الاجتماعي من خلال العيش المشترك في اطار الحوار والتسامح والحرية والعدالة[٨٧] الا ان الثقافة السياسية الوطنية العراقية قد تعوقها بعض المعوقات التي تؤثر في نضج الوعي الثقافي الوطني التي تتمثل ب[٨٨]:

- الغلو والتطرف في المطالب على اساس انها حقوق وطنية.
- ارث النظام السابق القائم على ادلجة مؤسسات الدولة لدوافعه ومصلحته بدءاً من رياض الاطفال مروراً بالمدارس والجامعات والمؤسسات العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني.
- وجود الاحتلال وممارسته لعبة فرق تسد لاسيما على مستوى النخب السياسية التي باتت تتخبط بين طموحاتها الشخصية والوطنية واوامر المحتل
- النزوع الى التطرف في التعددية مما ادى الى اطروحات تدعو الى تقسيم المجتمع وال ممكن ان تؤدي الى تفتيت وحدته وتحويل الصراع والنزاع الفكري الى صراح جسدي دموي، فلا بد من وجود ثقافة مناهضة للعنف والاختلاف وتؤمن بالحوار والتسامح والاعتراف بالاخر وبالاقتناع الثقافي والسياسي[٨٩] كما ان وجود ثقافة مساهمة في العراق تقوم على مشاركة الفعالة في صنع القرار من قبل القاعدة المجتمعية وتفرض ارداتها على الساحة وتنبثق منها السلطة النيابية يمكن ان تدفع باتجاه التحرر الاجتماعي وتعزيزالولاءالوطني[٩٠]، كما ان غياب الثقافة السياسية المساهمه والخضوع للثقافة السياسية الاستبدادية أدى الى غياب الولاء والانتماء للوطن بل التقوقع والانطواء حول المصالح الانية والتضامن فيما بينها عشائرياً،طائفياً،مذهبياً على الرغم من انخراط العديد منها في الاحزاب والمنظمات المدنية والجماهيرية والمؤسسات العسكرية والامنية[٩١] ان ضعف المواطنة والثقافة االسياسية الذي يرجع الى اسباب تتعلق بالنظام السابق الذي منع اغلبية الشعب العراقي من ممارسة حقوقه ولاعتماده ثقافة سياسية قائمة على التلقين والخضوع اضافة الى ما جاء به الاحتلال من تكريس لنظام المحاصصة الطائفية قد اسهم في ضعف الهوية الوطنية العراقية.

ثانياً:تأثير الحزاب والقوة السياسية والوسائل الأعلامية في الهوية لوطنية والامن الوطني

١ .الاحزاب والقوة السياسية

نتيجة لضعف المواطنة والهوية الوطنية من الناحية المفاهيمية والنظرية في الدولة ستضهر حالة التحزب الطائفي كبديل عن سلسلة الولائات التي ينبغي ان يكون مرجعها الولاء للوطن والتمسك بالقانون الذي تم صياغته بأرادة وطنية، وتعد ضاهرة التحزب الطائفي من الظواهر الخطرة التي تهددد الهوية الوطنية علماً ان جميع الاحزاب والحركات الدينية بكل مسمياتها تنادي انها ضد الطائفية او بقية المسميات الضيقه في حين ان اساسها مبني على وجود كتلوي بعيد عن التاكيد على اهمية مرجعية كل الهويات الفرعية كالهوية الاكبر والاهم وهي الانتماء للوطن والشعور بالمسؤلية العليا لهذا الانتماء ومن ثم فأنها أي الاحزاب والكتل التي مارست هذا الدور ستكون سبب مباشر لتعزيز روح الانقسام والفئوية التي تضعف الهوية الوطنية بشكل مباشر ولها ولهذاتقف عائقاً قبالة الدولة الوطنية التي ينبغي ان تكون فوق كل الطوائف والقوميات والاديان المذاهب[٩٢] لقد ساهمت بعض القوى السياسية العراقية على تفتيت الهوية الوطنية حيث

---

[٨٧] المصدر نفسه ،ص107.

[٨٨] رباح مجيد محمد ،بعد التجربة... الثقافة الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية ،عن كتاب التعددية والوحدة الوطنية.. الواقع والطموح ،المصدر السابق ،ص138.

[٨٩] مازن مرسول ،المصدر السابق ،ص261.

[٩٠] عامر حسن ،العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ،دار اسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، 2008،ص115 .

[٩١] .مازن مرسول ،المصدر السابق ،ص184.

[٩٢] علي عبد العزيز الياسري ،المصدر السابق ،ص173.

يقول المفكر هاني فحص: ان الاسلام السياسي العراقي هو الذي يقود الشمولية الان بعد ان كانت هناك شمولية الحزب الواحد ، ان جميع الاحزاب الاسلامية هي طائفية وان كانت ترفع شعارات الوحدة والتسامح[٩٣] وقد اظهرت ممارسات بعض تلك القوى والاحزاب منذ اول يوم دخولها الى العراق عدم الاستعداد للتسامح والمرونة في التعامل مع الطرف الاخر بل لجأت الى الاقصاء والتصفية والعزل بهدف استغلال الظروف والفراغ السياسي والامني في البلد[٩٤] وفي الحقيقة ان تلك الاحزاب لم تكن سوى التجسيد العملي للتوزيع الطائفي وانها لم تكن احزاب جماهيرية داخل المجتمع كما لم تكن احزابا للشعب الذي مدحت بأمجاده بمقدار ماكانت احزابا جماهيرية داخل الطوائف[٩٥] بل حرص بعض القادة السياسيين على تعزيز الانقسام من خلال الخطابات الموجهة للطائفة التي يمثلونها بعضهم الراغبين او الوحيدين لمصالح هذه الطائفة وتغازل فهم مشاعر الاختلاف والتفوق على حساب اقصاء الاخر الذي لا ينتمي للطائفة واخطر مايترتب على الخطاب السياسي المتشنج والانقسامي ،ان القادة السياسين نجحوا في نقل صراعاتهم الى قواعدهم الجماهيرية لتحول الصراع السياسي الى صراع اجتماعي[٩٦] وما يلاحظ على الاحزاب العراقية انها تقف امام ازمة هوية شديدة خصوصاعندماتطالب بأتخاذ موقف حاسم أزاء الاحداث المصيرية التي تمر فيها البلاد فهي تعيش في تناقضات على الصعيد الايدولوجي لا يمكن فهم اطرها او هويتها او تحديد منطلقاتها او التنبؤ بقراراتها مستقبلاً، فالحزب اياً كان لابد ان ينطلق في تحديد موقفه اتجاه القضايا من منطلق ايديولوجي عقائدي والتعاطي مع الواقع او ما يفرض على المجتمع بموجب ثوابت الحزب وفكره[٩٧] وأذا ما كانت لديها ايدولوجيا فهي بديلة عن الهوية الوطنية وتكون قدساهمت عن عمد في تسريع وأذابة وانحلال الروابط الاجتماعية وتفاعلاتها المعضدة للمجتمع[٩٨] كما قدمت بعض القوى السياسية والشخوص المعارضة للنظام السابق نفسها للأمريكان على انها قوى تنتمي لهويات مختلفة ولم تكن تؤمن يوماً في انها تنطوي تحت هوية وطنية الا بالقدر الذي يخدم lصالحها ولهذا سهل على الاحتلال ان يجذر هذه الحالة بقوة في العراق[٩٩] كما ان بعض النخب السياسية تريد من تعدد الهويات الفرعية سبباً لزرع الفرقة والفتنه والشقاق من اجل الكسب السياسي والمادي على حساب المجتمع وبدافع من المحتل وبعض الدول الاقليمية التي تجد في ذلك اكبر المكاسب لأهدافها المصلحية[١٠٠] بل ان من ابرز مضاهر الحياة السياسية في العراق بعد 2003هي حالة استقواء بعض التنضيمات والاحزاب السياسية والدينية بالاجنبي على باقي التنضيمات والقوى العراقية المعارضه لها بدل من العمل على تحقيق المصالحة الوطنية بل محاولتها بالاستفراد بالسلطة عبر الغاء الاخر بالاعتماد المباشراو غير المباشر على المحتل دول الجوار فأصبح العراق في حالة من التشويش ازاء هويته الوطنية[١٠١] ومن مضاهر تلك الاستقواء عقدها المؤتمرات في دول الجوار او بعض البيانات والتصريحات العلنية والاستفزازية التي تدعو الى تدخل الجوار بل اطلاع دول الجوار على

---

[٩٣] حبيب صالح مهدي،المصدرالسابق،ص٧.

[٩٤] مصطفى علي العبيدي ،المصدر السابق ،ص159

[٩٥] ثامر عباس ،المصدر السابق ،ص. 80

[٩٦] اسماء جميل رشيد ،العنف الاهلي في العراق ،عن كتاب مجموعة باحثين ،ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر ،بيت الحكمة ،بغداد ، 2008،ص287.

[٩٧] رائد فوزي احمود ،الاحزاب السياسية في الوطن العربي واشكاليات العلاج عن كتاب: الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك ،المصدر السابق ،ص. 136.

[٩٨] عبد علي كاظم المعموري ،المصدر السابق،ص69 .

[٩٩] المصدر نفسه، ص55 .

[١٠٠] رباح مجيد، المصدر نفسه،ص132.

[١٠١] مصطفى العبيدي، المصدر السابق،ص170

تفاصيل مجريات العملية السياسية او الخلافات بين تلك الاحزاب[١٠٢] وعليه يمكن القول ان الطائفية او العرقية، العشائرية، المناطقية لم تتلاشى كمكونات اللاوعي الجمعي حتى عند النخب بشقيها الثقافي والسياسي مع تأسيس الدولة الوطنية وبقي التنظيم السياسي وحتى شكل الدولة والنخب السياسية منشد الى تلك الولائات كمصدر قوى اساسي في مواجهة بعضها البعض وحتى الانتماء الفرعي كا ن صيغة معدله للانتماء العشائري بل ان مناطق بعينها كانت مغلقة لأحزاب وكان الدفاع عن الحزب او تيار سياسي اشبه بسلوكيات النخوة والحمية القبلية ولم تستطع تلك النخب من ان تجعل الوطنية العراقية معيارا للعمل الواقعي الجاد والمثمر[١٠٣] لقد تبين لنا ان بعض الاحزاب والقواعد السياسية لم يترسخ لديها الوعي الثقافي الديمقراطي القائم على اساس المنافسة السياسية السليمة وليس الطائفية أو المناطقية والاقليمية بل انها اسهمت في نقل الفرع الطائفي السياسي الى صراع طائفي اجتماعي عبر خفايا بأنها ومواقفها وارتباطاتها الخارجية مماسهم في ضعف الهوية الوطنية العليا.

٢-وسائل الاعلام

كان لوسائل الاعلام دور في اشاعة العنف واضعاف الهوية الوطنية من خلال الايحاء بعوامل تشييع ثقافة العنف والتأكيد الخبري على اعداد القتل على الهوية وحالات الخطف والتهجير[١٠٤] بل ان بعض وسائل الاعلام التابعة لمعظم احزاب السلطة عملت على اثارة النعرات والمشاعر العدائية ضد اعدائها مع التشجيع على الانتقام منها[١٠٥] ويمكن القول ان الساحة العراقية بعد الاحتلال قد اختنقت بأعلام فوضوي غالبيته يمثل مزاجا حزبيا وهذا الكم الهائل من وسائل الاعلام الصحف والفضائيات شجع على شحن الاوضاع الطائفية،المذهبية لأنه لا يمثل اعلاماً بل سياسة[١٠٦] فأفرزت مرحلة الاحتلال الاعلام غير المنضبط والتي غلب على اكثريتها طابع الحزبية السياسية التي تتعدد فيها الولائات والانتماءات لجهات داخلية وخارجية ذات`الافق الضيق لذلك وصفها البعض بالصحافة الصفراء لأنها لا تلتزم برسالة الاعلام الخدمي الذي يستشعر هموم الموطن بقدر ما يستهدف بعقلية المواطن فكريا وهي رسالة سياسية لا تقف خطورة عن صور الاعلام الغربي المدسوس [١٠٧]ولقد توسعت تلك الصحافة مابين صحافة وطنية متخصصة وصحافة مرتبطة بأجندات خارجية او بالاحتلال او صحافة مرتبطة بولائات سياسية ،طائفية،عرقية ..وهذا هو من اهداف الاحتلال من خلق صراع اعلامي وفق المزاج السياسي للتأثير في السلوك المجتمعي العراقي[١٠٨] يمكن القول ان اغلب وسائل الاعلام قد تناست رسالتها الوطنية في جمع وحدة الشعب وخدمة قضاياه والتعبير عن همومه فعملت على اضعاف هويته الوطنية والعمل لخدمة معالم سياسية او اجندات خارجية غرضها تقسيم العراق ونهب خيراته.

المبحث الثالث

سبل معالجة ضعف الهوية الوطنية والامن الوطني العراقي

سنتناول في هذا المبحث مطلبين: يتناول الاول الوسائل السياسية والقانونية ، ويتناول الثاني الوسائل الثقافية والاعلامية

المطلب الاول

---

[١٠٢] عبد الستار الكعبي،الديمقراطية التوافقية)العراق انموذجاً(،دار السياب للطباعة،بغداد2011، ص178

[١٠٣] مجموعة باحثين نحو مجتمع مدني ،الحوار المتمدن ،بغداد2007 ،ص35

[١٠٤] كامل حسون ، المصدر السابق،ص207 .

[١٠٥] مصطفى العبيدي ،المصدر السابق، ص207

[١٠٦] فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الامريكي،مجلة المستقبل العربي، العدد347، بيروت، 2008، ص١٢٠.

[١٠٧] صباح ياسين ،الاعلام في العراق :المسيرة ،الواقع...اعادة بناء المصدر السابق223 .

[١٠٨] المصدر نفسه،ص204

١ .الوسائل السياسية والقانونية.

- ان نجاح الامن الوطني يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الاساسية في مختلف المجالات لتصنيف المصالح الوطنية اولا ،ولتحديد متطلبات ادراك وتوظيف وحماية كل منها ثانيا ، فأذا كان الامن الخارجي للعراق يشمل اقامة منظومة عسكرية متكاملة للدفاع عنه فأن الامن الداخلي يشمل اشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل كحماية حقه داخل الجماعة وتأمين حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها وهكذا يبدو الامن الوطني وكأنه ظاهرة قانونية وسياسية يتوفر فيها عنصر التنظيم القانوني ومن ثم يتحقق الربط بين الامن الوطني وكيان الدولة على اساس ان الامن الوطني هو حق الدولة في البقاء[١٠٩].
- تأسيس العلاقات بين مكونات المجتمع والدولة على اسس وطنية تتجاوز كل الاطر والعناوين الضيقة بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والاطياف هو المواطنة والتي لاتعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية وانما تعني ايضا جملة من الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل مواطن[١١٠].
- الاخذ والعمل بالديمقراطية لانها تحقق مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتغيير السلمي المدني وليس الانقلابي المفاجئ ،ويبرز دور الديمقراطية في هذا التعايش من خلال غلق العنف المدمر وذلك بتطوير المشاركة السياسية الفعلية في المسؤلية الوطنية ومحاربة التعاون المعيشي بحيث يمكن اعادة بناء روح التضامن الوطني والاجتماعي وتحقيق الاندماج الاجتماعي بحيث لا يبقى في المجتمع من يشعر انه غريب في بلده او محروم كليا من ثمرات جهده[١١١].
- تحاول الديمقراطية مطابقة الولاءات الفرعية مع ولاء النظام السياسي المنتخب او على الاقل التقليل من حدتها وجذبها نحو النظام السياسي ومن دون الغاء خصوصيتها او قهرها وذلك سعيا لتشكيل نمط جديد قائم على احترام ارادة هذه الولاءات والاعتراف بها وليس قمعها[١١٢] فتشجع الانتخابات على الاندماج لانها وسيلة توحيدية تؤدي الى توسع دائرة المواطنة وتعزيزها من خلال تيسير فرص الالتمام الوطني وكسر شرارة الطائفية والاقليمية والاجتماعية وتفكيك الهويات العصبية لصالح الهوية الوطنية كما ان وجود الديمقراطية الاجتماعية ليس ضرورياً لتوفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع فقط بل وكونها نظاما شاملا للامن الاجتماعي ويعمل على تقليص اللامساواة[١١٣] الا ان ساسة العراق اليوم وفي اطار اخذ العراق بالديقراطية التوافقية ليس لديهم ادراك صحيح لمعادلة التوافق والتوافقية في المشهد السياسي العراقي استنادا الى التمييز مابين التوافقية السياسية والتوافقية غير السياسية المحاصصة علما ان ديمقراطيات العالم المتمدن وكذلك غير المتمدن تعتمد التوافقية السياسية التي تنتج وتعيد اللتكتلات السياسية وفق البرامج السياسية المدنية وليس وفق البرامج الطائفية والعرقية والعشائرية[١١٤]:

---

[١٠٩] علي عبد العزيز الياسري، المصدرالسابق،ص184.

[١١٠] عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لاعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠،ص١٠٣.

[١١١] عبدالجبار احمدعبدالله، المصدرالسابق،ص١٤٣.

[١١٢] المصدرنفسه ،ص١٤٢.

[١١٣] المصدرنفسه ،ص١٤٧وص١٨٩.

[١١٤] عامرحسن فياض ، المصدرالسابق، ص١٦٧.

- بناء ثقافة سياسية وطنية مؤهلة لان تكون مقدمة ومرتكز حقيقي لتوحيد كلمة ومواقف المجتمع وكان اهمالها سببا رئيسيا في عزوف الكثير من شرائح المجتمع عن المساهمة والتفاعل الايجابي مع العملية السياسية وعملية بناء الدولة والاتجاه نحو الولاءات والانتماءات الضيقة بدل من الهوية الوطنية الشاملة ، وهنا لا بد من تغيير ثقافي موجه وتغيير ثقافي غير موجه ، الاول يحدث نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة او التقليدية او عند تغيير النظام السياسي وسياسات التنشئة الاجتماعية وانساق القيم التقليدية وبشكل عفوي وطبيعي التغيير الموجه يتم عبر تغيير مناهج التربية والتعليم المدروسة والمخطط لها[١١٥].
- احترام الثقافة السياسية الوطنية العليا حيث ان انتماء الفرد الى الثقافة الوطنية العليا هو اساس الانتماء الى الجماعة الوطنية لانة قاعدة المساواة في الاشتراك بالسلطة فسيطرة الثقافة العليا على الثقافات الدنيا تلغي التفاوت في الاشتراك في السلطة حيث ان هذا التفاوت الذي يقوم عليه في البداية العزل السياسي لبعض الجماعات يولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة ، كما انه لا تصبح الثقافة الوطنية ثقافة شاملة وشمولية بالمقارنة مع الثقافات الفرعية الان كان محركها الاساسي هو بناء الدولة وليس المذاهب [١١٦].
- ان زج المواطنين العراقيين في مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية وفي الانشطة المرتكزه الى الحوار والتسامح وممارسة حقوقهم الانتخابية بحرية يسمح في نهاية الامر بتبلور وعي ثقافي سياسي[١١٧].
- محاربة الفساد بكل انواعه السياسي والاداري في المجتمع والدولة وتشريع القواعد الدستورية والقوانين التي تكفل معاقبة المفسدين وضمان استقلال القضاء والاجهزة الرقابية ومحاسبتها لتقوم بأدوارها في هذا المجال لخطورة الفساد في تهديد امن واستقرار كيان المجتمع والدول في العراق كونه سببا من اسباب الارهاب[١١٨].
- يتميز العراق بوفرة موارده الاقتصادية ووجود فرص للتطور الاقتصادي الا انه يصنف ضمن الدول المسماة بالاقل تطورا وذلك لتميز اقتصاده بأنخفاض مستوى الدخل الفردي وعدم التناسب في الانتاج وسوء توزيع الدخل وارتفاع مستوى البطالة والتفاوت غير المتكافئ في التجارة والصناعة[١١٩]، لذلك لابد من معالجة مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية على صيرورة المجتمع العراقي الجديد التي برزت بشكل واضح بعد حل الوزارات ،وظهور الفساد الكبير في مؤسسات الدولة[١٢٠].
- عدم مقبولية التبرقع بالدين خاصة من قبل السياسيين وهي دعوة للتمايز الوظيفي بين الديني والسياسي وهذا التمايز لا يعني الفصل والقطيعة بين الدين والسياسة ولايقر ولايعني الدمج والتماهي بين وظائفها انما يقرر ويعني فقط رفع ومنع التداخل القائم على الهيمنة المتبادلة بينهما فلا السياسي يهيمن على وظيفة الديني ولا الديني يهيمن على وظيفة السياسي لان كل طرف منهما يدرك وظائفهما وتكاليفه التي بنبغي عليه تأديتها دون التهيمن من احدهما على وظائف وتكاليف الاخر، ولا بد لاهل العقل والحكمة والنخبة السياسية من ضرورة المراجعة النقدية لماهية العلمانية في مفهومها صيرورتها التاريخية ومن حيث مساحات ربوعها الشاملة

---

[١١٥] عبير سهام ، المصدرالسابق، ص١٠٣.

[١١٦] عبير سهام مهدي، مفهوم االوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلةالسياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٢، ص١٨٤.

[١١٧] المصدر نفسه، ص١٨٥.

[١١٨] المصدر نفسه، ص١٠٥.

[١١٩] المصدر نفسه.

[١٢٠] المصدر نفسه، ص١٩٦ وص١٨٩.

والجزئية في الحياة المجتمعية لازاحة وهم الفهم الاحادي الذي يشير الى ان العلمانية تعني العدمية الدينية عند انصارها وتعني بالمقابل التمسك بالعقيدة الايمانية فقط عند خصومهم[١٢١].

المطلب الثاني: الوسائل الثقافية والإعلامية.

١.التأكيد على اهمية التربية السياسية التي تفتقدها مؤسساتها الاقليمية، والقائمة على ترسيخ مبدأ المشاركة والعدالة والديمقراطية وممارستها وصناعة المواطنة كما يجب ان تهدف الى رفع نسبة التثقيف والمعرفة بالمجال السياسي والاجتماعي وخلق ثقافة متحررة من العصبوية وترسيخ ثقافة التسامح والتفاهم ونبذ العنف وترسيخ فكرة احترام القانون ومفهوم الحكم الجيد ومفهوم الشفافية في الدولة[١٢٢]. ويجب تغيير المناهج التربوية للحد من ثقافة الارهاب وتكريس التسامح والاخاء بين الشعوب كأهداف اساسية للتعليم الانساني المعتمد على تنمية مهارات التفكير الناقد الابداعي والديمقراطي الحر[١٢٣].

٢.تربية الطلبة تربية تجمع بين المحلية والعالمية بين التقارب الاسري والتقارب المجتمعي والتقارب الدولي ينبذ العنصرية والحروب وتؤكد على التقارب والتسامح مهما اختلفت الاديان والاوطان وعلى الجامعات ان تعمل على ايجاد بنى وهياكل طلابية تتعدد مسمياتها) جمعيات ، اندية طلابية، اتحاد الطلبة (... تقوم على الانتماء للوطن وليس للنظام او الدين او العشيرة[١٢٤] وعلى الجامعات ايضا القيام ببحوث ودراسات مستقبلية تبين تهديدات الامن الوطني وسبل معالجتها عبر استراتيجية وطنية ،بل واعادة النظر بأسلوب تأهيل عضو هيئة التدريس وطنياً من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التي تركز على التربية والاسس الوطنية وتفعيل التعاون مع المعاهد ذات العلاقة[١٢٥].

٣. التأكيد عى ان الدين هو علاقة او رابطة روحية بين الانسان وخالقه مستندة على مبادئ اخلاقية ودينية سامية ترفض التميز والغلو والاستعلاء والتطرف والعنف يجب احترامها من قبل الاخرين لضمان تفاعل حقيقي بين الاديان ومعتنقيها ضمن المجتمع والوطن الواحد[١٢٦].

٤.ان سوء الفهم للنصوص الدينية واحادية الرؤيا والفكر المتطرف هي من الاسباب الرئيسية للارهاب والتطرف وهذا يتطلب اعادة صياغة وتوجيه الخطاب الديني ليكون اكثر اعتدالا وفهما لمتطلبات العصر مع الحفاظ على الثوابت الدينية وروح الاسلام السمحة مما يدعو الى تفعيل دور المسجد والمؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية للمساهمة في اعداد جيل يحافظ على الموروث الحضاري والديني المعتدل للعيش في عالم متطور ومتغير[١٢٧].

٥.ان الاعلام شريك في صناعة مرجعية وطنية جامعة وشاملة فدوره لا ينحصر في المفاهيم التقليدية في الحياة السياسية والتنمية بل يتعداها الى تعزيز المواطنة واعادة تأسيسها بما يضمن الامن الجماعي الداخلي والخارجي خاصة بما يملكه من وسائل مؤثرة ونافذة وخطاب مباشر وبأعلام وطني وليس بنماذج مستوردة خارجية مشوهه او يتم فرضها وتسويقها

---

[١٢١] عامرحسن فياض، المصدرالسابق،ص١٦٨.

[١٢٢] اماني غازي جرار، التربية السياسية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨، ص٢٠٩.

[١٢٣] اماني غازي جرار،المصدر نفسه،ص٢٤٠ـص٢٤١.

[١٢٤] فايز الدويري ،المصدر السابق،ص١٩٨.

[١٢٥] المصدر نفسه،ص٢٠٥ـص٢٠٦.

[١٢٦] عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لاعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المصدر السابق، ص١٠٤.

[١٢٧] فايز الدويري ،المصدر السابق،ص٢٠٥.

وعبر الانفتاح الواعي على الخارج وبالاستناد الى الكفاءة الوطنية يمكن ان يساهم الاعلام في تعزيز قيم المواطنة وترسيخ الهوية الوطنية العليا على حساب الهويات الاخرى مما يعني تحقيق الاستقرار والامن الاجتماعي[١٢٨].

٦.لا بد من الاخذ بمبدأ وثقافة التسامح لكونه احد القيم التي يعتمدها المجتمع المدني للخروج من ازمة الصراع الديني والسياسي على اساس التكافئ في الحقوق السياسية والعقيدية بعيدآ عن الاقصاء والتهميش أي ان تحيل الصراع الى ساحة للحوار والتفاهم والتعايش المشترك وهذا مايحتاجه العراق اليوم للخروج من ازمة التراكمات التاريخية والصراعات الكامنة[١٢٩].

الخاتمة

لقدتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات:.

- يعد الامن مطلب انساني سعت البشرية الية منذ بداية وجودها للحفاظ على ذات الانسان ووجوده وتأمين مستلزمات معيشته وتطور مفهوم الامن ليتخذ اشكال متعددة وطني ،اقليمي ،دولي،وعلى مستوى الوطني قد يكون سياسي ،اجتماعي ،اقتصادي..)
- تعبر الهوية الوطنية عن شعور الفرد بالولاءات والانتماء الى بلد واحد تجمعه مع افراد وطنه مجموعة من السمات والخصائص التي ميزت تلك الهوية عن غيرها من الهويات واولى تلك الروابط (الوطن، اللغة، التاريخ، القومية، لدين، لمصلحة...)
- يعاني العراق خاصة بعد 2003 من ضعف او ازمة الهوية والتي تعود لاسباب) ضافة الى ماقام به النظام السابق (خارجية تمثلت بالاحتلال والارهاب والتدخل الاقليمي عبر دعم الارهاب بالاموال والاسلحه ومساعدتهم للعبورعبر حدودها الى العراق او دعمها لقومية وطائفة معينة على حساب القوميات والطوائف الوطنية الاخرى التي يتكون منها النسيج الاجتماعي العراقي واسباب داخلية بتعدد الانتماءات التي تعكس التنوع الاجتماعي وعلوها على الانتماء الاكبر) الهوية الوطنية(وضعف المواطنة والثقافة السياسية سواءا كانت لدى المواطن او النخب او القوى والاحزاب السياسية التي عملت على تحويل صراعها السياسي الى صراع طائفي اجتماعي اضافة الى الدور السلبي للاعلام في تأثيره على الرأي العام وتحريكه بما يخدم مصالح واجندات خارجية او قوى واحزاب سياسية التي هي في الاغلب تملك) قنوات ،اذاعات،وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت (كل ذلك اسهم في ان ينشر الفوضى او العنف وعدم الاستقرار لصالح مصالح اجنبية وشخصية وحزبية لا تخدم الوحدة والهوية الوطنية العراقية مما ادى الى غياب الامن الوطني او ضعفه الى ادنى مستوياته.
- ان معالجة ازمة الهوية الوطنية وانعكاساتها على الامن الوطني تتم عبر التسامح أي الاعتراف بالاخر المختلف والتعامل معه بشكل ايجابي وكذلك عبر الحوار والمصالحة الوطنية الحقيقية التي تعمل على تقريب وجهات النظر.
- ان تحقيق التوافق والانسجام السياسي والاجتماعي يتم عبر اقرار حقوق المواطنة والاخذ بثقافة سياسية قائمة على المشاركة السياسية والاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية، يسهم في ترسيخ الامن الاجتماعي وسيادة الدستور والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حق العمل...

---

[١٢٨] صباح ياسين، المصدر السابق،ص٢٠٩.

[١٢٩] علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي، المصدرالسابق، ص١٧.

- ان ترسيخ الولاء الوطني يتم عبر تربية وطنية سياسية تكرس حب الوطن والاخلاص له وذلك عبر مناهج دراسية ترسخ هذا المبدا بدءا من التعليم الابتدائي وحتى الجامعي وكل ذلك يدور في اطار التنشئةالاجتماعية السياسية.
- ان علاقة الهوية الوطنية بالامن الوطني هي علاقة جدلية فكلما ترسخت هوية وطنية عليا جامعة لكافة ابناء الشعب كلما تحقق الامن الوطني وكان اكثر استقرارا.
- ان الامن الوطني لايتحقق بمجرد توفير الدولة للامكانيات المادية العسكرية التي تحمي حدودها او تخمد المعارضة الداخلية بل بوجود قيادة سياسية كفوءة تعمل على توفير الحقوق والحريات السياسية المدنية وتحقق العدالة الاجتماعية وتنشر امكانياتها الاقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية ،ويعزز الوحدة الوطنية ويحافظ على التنوع او النسيج الاجتماعي الداخلي ويواجه التحديات البيئية والاقليمية والدولية وفقا للمتغيرات العالمية.

الملخـص

تعد قضية الأمن الوطني من القضايا الأساسية في أي دولة والتي تقع على كافة مؤسساتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والتربوية في ضمانها، لأن ما شهده العراق من تغيير جذري بعد 2003 وما رافقه من حروب وإرهاب وضعف اقتصادي وتفكك اجتماعي ووجود لديمقراطية توافقية طائفية وليست سياسية اسهم في زعزعة الأمن الوطني العراقي وشكلت تلك المتغيرات والتطورات تهديداً للهوية الوطنية وللأمن الاجتماعي وعلى الرغم من الدعم المادي والعسكري من قبل دول التحالف والمجتمع الدولي للعراق إلا إنه يعاني من فوضى سياسية وأمنية بل إن العراق أصبح ساحة للعنف والإرهاب والتصفيات الدولية والإقليمية .ويعد ضعف الأمن الوطني أحد الأسباب الرئيسية لضعف الأمن الاجتماعي والوطني بشكل عام والذي يمكن ان نرجعه لأسباب وتحديات داخلية وخارجية تعرضت لها الهوية الوطنية العراقية عملت على إضعافها ومن ثم كنتيجة لتلك الأسباب اضعفت الأمن الوطني لذلك قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول :مفهوم الهوية الوطنية والأمن الوطني، وتناول الفصل الثاني :التحديات الداخلية والخارجية للهوية الوطنية وأثرها على الأمن الوطني وتناول الفصل الثالث :سبل معالجة ضعف الهوية الوطنية)الحلول والمعالجات (فضلاً عن المقدمة والخاتمة واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لوصف ظاهرة ضعف الهوية الوطنية والأمن الوطني وتحليلها، أما فرضية الدراسة فقد افترضت الدراسة) :ان علاقة الهوية الوطنية الشاملة بالأمن الوطني علاقة جدلية فكلما قويت وعلت الهوية الوطنية الشاملة على حساب الهويات الأخرى الفرعية كلما تحقق الأمن والاستقرار والأعمار ...وعلى العكس عند ضعفها يظهر العنف والتعصب والبطالة .أي غياب للأمن الوطني بكافة أشكاله ومستوياته.

summary

Is a national security issue of the key issues in any country which is the responsibility of the military، political، economic، and educational institutions in the guarantee، because what Iraq is witnessing a radical change after 3002 and the accompanying wars، terrorism and economic weakness and social disintegration and the presence of Dmgraveh sectarian، not political contributed to the destabilization of the National Security Iraqi and formed these variables and developments threat to national identity and social security as well as financial and military support from the coalition countries and the international community for the Iraqis، but he suffers from political and security chaos as Iraq became open courtyard of violence and terrorism، international and regional playoffs.

Double the national security is one of the main reasons for the weakness of social security and national in general، which can Nerjah for reasons of internal and external challenges experienced by the Iraqi national identity and worked to weaken and thus as a result of those causes a rift occurred in the national security of this study was divided into three chapters dealing with the first chapter: the concept of identity National and Homeland Security، and the second chapter: internal and external challenges of national identity and its impact on national security and the third chapter: ways to address the weakness of the national identity (solutions and treatments) as well as the introduction and conclusion The study analytical descriptive approach to describe the phenomenon of weak national identity and national security and analysis، and hypothesis The study has assumed the study: (The overall national security، national identity and relationship dialectical relationship the more quiet and loud comprehensive national identity over other identities sub-account whenever bring security، stability and ages ... On the contrary، when the weakness of violence and intolerance، unemployment appears. Any abcent National Security in all its forms and levels).